ملحق: محضر ورشة العمل عن الإعلام في المغرب

عقد المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والمنظمة الدولية للنظم الانتخابية IFES لقاء خبراء لمناقشة تقرير عن وضع الإعلام في المغرب بتاريخ 18تموز 2006 في فندق "فرح" بالرباط وقد حضره عدد من الإعلاميين والخبراء المهتمين بالشأن الإعلامي وهم السادة: ابو بكر الجامعي وأحمد بوز، عبد الرحيم الجامعي ، عبد الحميد أمين ، أمينة بوعياش ، عز الدين أقصبي ، محمد العوني ، محمد العروسي ، خالد الورعي ، كريم تاج ، المحجوب آيت غنو، الإدريسي العلمي، سارة العتيبي ، جمال المحافظ، محمد برادة.

الملاحظات

بعد الكلمة التقديمية التي ألقتها سارة العتيبي، باسم المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، عرض معدا التقرير صورة عن الكيفية التي تم بها إنجاز هذا التقرير، سواء من حيث المنهجية التي جرى اتباعها، أو من حيث الصعوبات التي واجهت هذا العمل، أو من حيث الثغرات التي تعتريه، قبل أن يتوقفا عند المضامين التي حملها والخلاصات التي توصل إليها. وعلى ضوء هذا العرض، الذي امتد لحوالي 50 دقيقة، انطلق نقاش المشاركين في هذا اليوم الدراسي، حيث أبدى العديد منهم ملاحظات حول هذا العمل يمكن أن نجملها في الآتي:

1- تم التركيز على الصحافة المكتوبة، على حساب غيرها من وسائل الإعلام الأخرى، وهي ملاحظة أرجعها بعض المتدخلين، من جهة، إلى كون معدي التقرير ينتميان إلى حقل الصحافة المكتوبة، ومن جهة ثانية، إلى كون هذه الأخيرة (الصحافة المكتوبة) هي التي تغذي النقاش أكثر في المغرب في الوقت الراهن بحكم الجرأة التي أصبحت عليها وأيضاً بحكم رد فعل السلطة حيال بعض مما تنشره، حيث تعرضت صحفاً عديدة إما للمضايقة أو للمنع، كما اقتيد صحافيون إلى السجن...

2- ارتباطا بهذه الملاحظة الخاصة بترجيح كفة الصحافة المكتوبة على الصحافة الأخرى، سجل بعض المشاركين على التقرير بدرجة أكثر إهماله للدور الهام الذي تقوم به الإذاعة المغربية، وبصفة خاصة الانفتاح الذي تعرفه مقارنة بالإعلام العمومي المرئي، وأيضاً للصحافة الإلكترونية ولوكالة المغرب العربي للأنباء (M.A.P)، سيما وأن هذه الأخيرة تعد الوحيدة من بين مؤسسات الإعلام العمومي التي استثنيت من الإصلاح وإعادة الهيكلة، ويحكمها قانون

متخلف يعود تاريخه إلى سنة 1977، دون أن يطرأ عليه أي تغيير يذكر بالرغم مما حصل من تحولات في الحقل الإعلامي.

3- لم يول التقرير، برأي بعض المتدخلين، أهمية للصحافة الأجنبية والصحافة المعتمدة بالمغرب بمختلف أشكالها. وكل ما فعله هو الإشارة إليها بشكل عابر سواء من خلال التعرض للإطار القانوني المنظّم لها أو لبعض المضايقات التي ظلت تتعرض لها بين الفينة والأخرى.

4- لم يتوقف التقرير، بحسب المشاركين عند الدور الذي يلعبه القضاء في حقل الصحافة، خاصة مع التطورات الأخيرة التي حصلت في هذا الحقل، حيث أصبح القضاء واحداً من أكثر الوسائل التي يتم اللجوء إليها من أجل كبح جماح الصحافة والحد من حريتها، كما يوضح ذلك بجلاء التقرير في بعض فقراته حين يستعرض الحالات التي تم فيها توظيف القضاء للضغط والتأثير على حرية الصحافة.

5- غياب جداول خاصة بالمعطيات والأرقام المدققة التي حملها التقرير حول مستوى انتشار سوق الصحف، والإعلانات...

6- عدم اهتمام التقرير بتقديم صورة دقيقة عن واقع المرأة الصحافية، سواء من حيث مستوى حضورها في الحقل الإعلامي المغربي أو من حيث ظروف اشتغالها، وكذا المكانة التي تحتلها.

7- لم يهتم التقرير أيضاً، كما طرح ذلك بعض المتدخلين، بهجرة الأطر الصحافية المغربية المؤهلة للعمل في منابر إعلامية أجنبية، وأسباب هذه الظاهرة، وما إذا كان ذلك مرتبطاً فقط بالبحث عن ظروف مادية أحسن، أم أنه هروب من إحكام السلطة لقبضتها على الإعلام، خاصة العمومي منه.

8- ليس هناك تحليل كافٍ لأهمية الاستقلالية المالية للمؤسسات الصحافية في ضمان استقلاليتها التقريرية. وهذه الملاحظة طرحت خلال اليوم الدراسي في ارتباط بالنقاش الخاص بالسلطة التي يتوفر عليها الإشهار في عالم الصحافة. وهي السلطة التي تجعل مدير جريدة في المغرب قادراً مثلاً على انتقاد الملك بحدة دون أن يكون قادراً بالمقابل على انتقاد مسؤول في مؤسسة اقتصادية أو مالية، حتى ولو كان يستحق الانتقاد، كما قال أحد المشاركين في هذا اليوم الدراسي.

9- التقرير لم يتوقف عند مآل وزارة الاتصال، التي لم يعد لها أي دور في الهيكلة الحكومية، خاصة بعد أن استقلت المؤسسات الإعلامية التي كان من المفترض أن تشرف عليها بنفسها.

فالإذاعة والتلفزة المغربية أصبحت شركة لها رئيس مدير عام، هو نفسه أصبح رئيساً مديراً عاماً لشركة "سورياد-القناة الثانية"، والمؤسستان معا أصبحتا تحت إشراف القطب العمومي المحدث مؤخراً. كما أن وكالة المغرب العربي للأنباء مستقلة بذاتها من حيث الإشراف عليها، والهيأة العليا للاتصال السمعي البصري لا علاقة لوزارة الاتصال بها. أما المؤسسة الإعلامية الوحيدة التي لا تزال تعمل تحت إشراف هذه الوزارة فهي المعهد العالي للإعلام والاتصال. وهي بدورها تحضر لقانون يخرجها من الوضعية التي تعيش في ظلها في الوقت الراهن، كمديرية تابعة للوزارة المذكورة، إلى مؤسسة ذات استقلال إداري ومالي.

المقترحات:

1- حذف التوصية التي وردت في التقرير والخاصة بالإشهار السياسي في وسائل الإعلام البصري الخاصة، حيث طرح أكثر من متدخل أهمية ما حمله قانون الاتصال السمعي البصري حين منعن الإشهار السياسي في الإعلام المرئي والمسموع، العمومي منه والخاص.

2- ضرورة أن تتم الإشارة في التوصيات إلى أهمية خلق منتدى لديمقراطية وسائل الإعلام، نظراً للدور الذي قد يلعبه في تطوير المؤسسات الإعلامية، وجعلها ترتقي إلى مستوى أفضل.

3- الإشارة في التوصيات إلى اقتراح أن يكون هناك صندوق خاص بالضرائب على اللوحات الإشهارية يعود ريعه لدعم الصحافة المكتوبة، مثل ما هو الأمر في فرنسا.